

ECA/WA/ICE/23/01E
Distr. générale
18 janvier 2021

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا



Arabe
Original : français

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا
اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين
والخبراء لغرب أفريقيا
الاجتماع الثالث والعشرون
عبر الانترنت، ٢٦-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠

تقرير اللجنة الحكومية الدولية لكبار
المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا
عن أعمال اجتماعها الثالث والعشرين



A. 21-00054

أولاً - مقدمة

١ - بناءً على دعوة موجهة من جمهورية نيجيريا الاتحادية، عُقدت الدورة الثالثة والعشرون للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا (اللجنة الحكومية الدولية)، يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، عبر تقنية التحاضر عن بعد. وكان موضوع الاجتماع: "تحقيق أقصى قدر من الاستثمارات من أجل تحسين الديناميات السكانية في ظل كوفيد ١٩: ضرورة النهوض بعملية الإنعاش".

٢ - واستُعرضت اثنتان من وثائق القضايا النظامية لعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مع إيلاء اهتمام خاص للآثار المحتملة لجائحة كوفيد ١٩. والوثيقتان المعنيتان هما: التقرير المتعلق بتنفيذ برنامج عمل المكتب، والتقرير المتعلق بالتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطلعات خطة عام ٢٠٦٣. كما نظرت الدورة الثالثة والعشرون للجنة الحكومية الدولية في التقرير عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة دون الإقليمية والمبادرات القارية للجنة الاقتصادية لأفريقيا المتخذة دعماً لجهود التنمية المستدامة وتحقيق التكامل الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، أتاح الاجتماع إطاراً لعقد حلقة نقاش لمواصلة بحث الموضوع المحوري للاجتماع. وأخيراً، قدّم الاجتماع توصيات ذات صلة بعملية التنمية في بلدان غرب أفريقيا.

الحضور

٣ - شاركت في هذا الاجتماع الدول الخمس عشرة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي: بنين، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكابو فيردي، وكوت ديفوار، وليبيريا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا. كما كانت الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية التالية ممثلة في الاجتماع: الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، وهيئة التنمية المتكاملة لمنطقة لبتاكو - غورما، والمرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وسلطة حوض نهر النيجر، ومصرف الاستثمار والتنمية التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومصرف التنمية لغرب أفريقيا، واللجنة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والوكالة النقدية لغرب أفريقيا، ومنظمة استثمار نهر السنغال، والمعهد النقدي لغرب أفريقيا، والمركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي يوجد مقرها في النيجر، وتنسيقية منظومة الأمم المتحدة للنيجر ومالي والسنغال ونيجيريا. وشارك في هذا الاجتماع أكثر من مئتي مدعو.

٤ - وبغية وضع الاجتماع في سياق التنمية الإقليمية، وفي سبيل تحديد أفضل لنطاق ردود المكتب على الأسئلة المطروحة ذات الصلة، عُرض تسجيل فيديو مدته ٥ دقائق. وتلت العرض عدة مداخلات، منها مداخلة السيدة فيرا سونغوي، الأمينة العامة المساعدة للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي تناولت الدعم المقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الدول، ومداخلة معالي السيد مامبوري انجي، وزير المالية والشؤون الاقتصادية لغامبيا، عن إدارة جائحة كوفيد ١٩ والدعم المقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومداخلة السيد كالادجي فاديغا، مدير التجارة الخارجية في وزارة التجارة بكوت ديفوار، عن الدعم المقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومداخلة السيد كوفي كونادو أبراكو، مفوض سياسات الاقتصاد الكلي والبحوث الاقتصادية في مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عن قيادة المفوضية والدعم المقدم منها في إدارة الجائحة، وكذلك بشأن الدعم المقدم من

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى المفوضية. وركز كل من السيدة نكيروكا ستيللا أوكونكوو، مؤسّسة ”مبادرة تنمية الأدمغة الجديدة والشابة“ (*Fresh & Young Brains*) في نيجيريا، والسيد خادم ديوب، رئيس المجلس الوطني للشباب في السنغال، في مداخلتيهما على فرص عمل الشباب في ظل جائحة كوفيد ١٩ ومدى تأثير الشباب بالجائحة.

حفل الافتتاح

٥- أُلقيت في حفل الافتتاح ست كلمات على النحو التالي: '١' السيد بينديكت كولوبا، الرئيس المنتهية ولايته للدورة الثانية والعشرين للجنة الحكومية الدولية، من ليبريا؛ '٢' والسيد دافيد أديوسون، نيابة عن السيد أولوسولا أ. إدوو، الأمين الدائم لوزارة الميزانية والتخطيط الوطني؛ '٣' والسيدة نغوني ديوب، مديرة مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في غرب أفريقيا، نيابة عن السيدة فيرا سونغوي، الأمينة العامة المساعدة للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ '٤' السيدة خادياتا اندياي لو، المنسقة المقيمة لمنظومة الأمم المتحدة في النيجر؛ '٥' والسيد ماينسارا أسومان، المدير العام للتخطيط والاستشراف، نيابة عن معالي السيدة عايشاتو كاني، وزيرة التخطيط في النيجر، '٦' واختتمها معالي الأمير كلیم إكناادي أغبا، وزير الدولة المسؤول عن شؤون المالية والميزانية والتخطيط الوطني لجمهورية نيجيريا الاتحادية، بالكلمة الافتتاحية.

ثالثاً- انتخابات المكتب

٦- انتخب الاجتماع أعضاء المكتب على النحو التالي:

الرئيس: نيجيريا

نائب الرئيس: النيجر

المقرر: ليبريا

رابعاً- إقرار جدول الأعمال

٧- أقرّ مندوبو الدول الأعضاء جدول الأعمال الذي قدمته الأمانة.

خامساً- العروض والمناقشات

ألف- التقرير المتعلق بتنفيذ برنامج عمل المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في غرب

أفريقيا في عام ٢٠١٩ والتوقعات لعام ٢٠٢٠

٨- قدمت الأمانة تقرير أنشطة المكتب عن الفترة الممتدة من حزيران/يونيه ٢٠١٩ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. وشدد المكتب على أن السياق الاقتصادي لا يزال ضعيفا نتيجةً لجائحة كوفيد ١٩ وحالة عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والمؤسسي والأمني في المنطقة دون الإقليمية. وقدم طلبا للمساعدة نظرا لأن زيادة المساعدة ستلبي احتياجات القدرة على التكيف وتحقيق الانتعاش في الاقتصادات المتأثرة بالصدمة السلبية التي أحدثتها جائحة كوفيد - ١٩.

٩- وأشارت الأمانة إلى أن المكتب سيواصل، من ناحية، تعزيز النتائج التي حققها المركز التابع له المعني بالديناميات السكانية من أجل التنمية، لا سيما النهوض بقدرات الدول الأعضاء المتصلة بالديناميات السكانية وإعداد الميزانيات المراعية للعائد الديمغرافي، بالشراكة مع المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط والاتحاد الإقليمي لبحوث اقتصاديات الأجيال. ومن ناحية أخرى، التزم المكتب بمواصلة تقديم دعمه إلى الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية من أجل وضع الاستراتيجيات الوطنية واعتمادها وتنفيذها للاستفادة من اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية استفادة تامة. وفي إطار الوفاء بالالتزامات التي أعلنتها البلدان، سيقدم المكتب دعماً كبيراً إلى الدول الأعضاء لتنفيذ استعراضها الوطني الطوعي لعام ٢٠٢١ بشأن أهداف التنمية المستدامة.

١٠- وأعرب المشاركون عن امتنانهم للجنة الاقتصادية لأفريقيا على جهودها الرامية إلى تنفيذ توصيات الدورة الثانية والعشرين للجنة الحكومية الدولية ولعقد دورتها الثالثة والعشرين رغم جائحة كوفيد ١٩. ورأوا أنه نظراً إلى الطابع الخاص للفترة المشمولة بهذا التقرير، وهي الفترة الممتدة من أيار/مايو ٢٠١٩ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، تدعو الحاجة إلى توفير معلومات مفصلة عن تنفيذ توصيات اللجنة الحكومية الدولية، وبعث الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى الدول، لا سيما في ظل كوفيد ١٩، والنهوض بتعميم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وناقش الخبراء أيضاً مسألة تحسين شؤون الحوكمة في ضوء تدهور الحالة الأمنية في المنطقة دون الإقليمية، ومواءمة إعادة تحديد أساس الناتج المحلي الإجمالي الجارية في البلدان بقيادة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وتعزيز قدرات المراسد الوطنية للسكان والعائد الديمغرافي.

باء- التقرير المتعلق بالحالة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية

١١- عرضت الأمانة تقرير عام ٢٠٢٠ المتعلق بالحالة الاجتماعية والاقتصادية لغرب أفريقيا. ووفقاً للتقرير، من المتوقع أن يشهد اقتصاد المنطقة دون الإقليمية انكماشاً بمقدار ٢,٩ في المائة في عام ٢٠٢٠، وهو معدل نمو يقل عن توقعات ما قبل الجائحة بقدر ٦,٥ نقاط مئوية. وهذا الأداء الضعيف ناجم عن مزيج من العوامل، لا سيما انخفاض أسعار السلع الأساسية، وضعف التدفقات المالية، وتراجع إيرادات السياحة، وزيادة التقلبات في الأسواق المالية. وسيؤدي التباطؤ في نمو الإنتاج إلى زيادة سلبية في متوسط دخل الفرد بمقدار ٥,٤ في المائة. ويمكن أن تزداد الأوضاع سوءاً على الأمد المتوسط نتيجةً للعجز الكبير القائم على صعيد الهياكل الأساسية، وبيئة الاقتصاد الكلي غير المواتية، وسوء الأحوال المناخية، والاضطرابات الاجتماعية، والتهديدات الأمنية في منطقة الساحل.

١٢- وعقب هذا العرض، ركز المشاركون على الآثار السلبية للجائحة على صعيد الاقتصادات الوطنية والاقتصاد الإقليمي. كما بحثوا أوجه عدم اليقين التي تكتنف عملية القضاء على الجائحة في غرب أفريقيا، ودعوا إلى تنظيم تعبئة تقنية وعلمية قوية، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في سياق البحث عن الحلول المناسبة. وركزت المناقشات على خطط الاستجابة الصحية والاقتصادية التي وضعتها البلدان على اختلافها، لا سيما بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ووفقاً لما ذكره المشاركون، يمكن النظر في تقييم فعالية هذه الخطط إلى جانب تبادل أفضل الممارسات وتجميع الجهود. وأبلغ المشاركون بمختلف الإجراءات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وفي هذا الصدد، اقترح المشاركون إنشاء فريق خاص مكلف بالدعوة إلى تخفيف عبء الديون و/أو إعادة التفاوض بشأنها، وتعبئة المؤسسات المالية وما إلى ذلك، وتطوير وتعميم منصات شراء الأدوية، وتنسيق الاستجابات الصحية والتدخلات على الصعيد دون الإقليمي.

جيم- التقرير المتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣

١٣- قدمت الأمانة تقرير عام ٢٠٢٠ عن التقدم الذي أحرزته بلدان المنطقة دون الإقليمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وبوجه عام، اجتاز أكثر من ٤٠ في المائة من بلدان المنطقة دون الإقليمية بالفعل ما يزيد على ٧٠ في المائة من المسار المؤدي إلى تحقيق الأهداف التالية من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: الأهداف ١٠ و١٢ و١٣ و١٥. غير أن أي بلد لم يبلغ بعد المرحلة التي تمكّنه من تحقيق الأهداف ٢؛ و٤ إلى ٧؛ و٩ و١٤. ومع ذلك، اضطلعت البلدان بإصلاحات وبرامج لتعزيز الحكم والمؤسسات، وإعادة إرساء السلام والأمن، والنهوض بالتماسك الاجتماعي.

١٤- وفي الواقع، أدت السياسات الرامية إلى تعبئة الموارد الداخلية إلى إحراز تقدم مشجع في حشد الإيرادات الضريبية، لا سيما في بلدان المنطقة دون الإقليمية (بوركينافاسو، وتوغو، وغانا، وكابو فيردي، ومالي، والنيجر) رغم أن الأداء لا يزال ضعيفا. كما أحرز تقدم في الحصول على الخدمات الصحية، عن طريق بناء وإصلاح الهياكل الأساسية، والتدريب الصحي، وزيادة عدد العاملين في مجال الصحة، وتنفيذ برامج الرعاية الصحية المجانية، ولا سيما للأطفال والنساء الحوامل.

١٥- ومن ناحية أخرى، تشهد المنطقة دون الإقليمية تأخيرات كبيرة في تحقيق كفاءة أنماط الاستهلاك والإنتاج، والحماية والاستغلال المستدامين للموارد البحرية وموارد المحيطات، والتكيف مع آثار تغير المناخ، والحصول على الطاقة ومياه الشرب وخدمات الصرف الصحي المناسبة. وينبغي أيضا اعتماد إصلاحات محددة الأهداف وسريعة المكاسب من أجل إحداث أثر أكبر في القضاء على الفقر المدقع، وخلق فرص عمل لائقة، والحد من أوجه عدم المساواة، وتعزيز المدن المستدامة عن طريق التوسع الحضري المنظم.

١٦- وتناولت المناقشات التي أعقبت ذلك مدى تعقيد الجائحة وآثارها الاجتماعية الاقتصادية على بلدان المنطقة دون الإقليمية، وأفضت إلى ردود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بتعزيز البحوث من أجل التنمية تحقيقا لعدد أكبر من الاستقلالية في إمداد المنطقة دون الإقليمية بالمنتجات والأدوية الأساسية بأسعار ميسورة. وشدد المندوبون على ضرورة تحسين تنسيق الاستجابات لكوفيد ١٩ على المستوى دون الإقليمي، والحاجة إلى الارتقاء بالنظم الوطنية للأحوال الشخصية وحماية الضمان الاجتماعي، وتكثيف عملية انتقال الأعمال التجارية من القطاع غير النظامي إلى القطاع النظامي. وفي الختام، أكد المشاركون من جديد ضرورة أن يعجل المسؤولون بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

دال- جلسة عن موضوع غرب أفريقيا في عصر كوفيد ١٩: واقع الحال، وتدبير السياسة العامة، والإجراءات والتوقعات من أجل إعادة البناء بشكل أفضل

١٧- أشار السيد ليونس نديكومنان، الأستاذ الفخري في جامعة ماساتشوستس، في مداخلته في أول الأمر إلى مدى تعقيد جائحة كوفيد ١٩ بالنسبة لجميع الدول، سواء كانت فقيرة أم غنية. ثم عرض الآثار الرئيسية الناجمة عن الجائحة وقنوات انتقال العدوى بالنسبة لأفريقيا عموما ولغرب أفريقيا بوجه خاص. ثم أشار إلى أنه من شأن الجائحة أن تقوض

مكاسب التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي حققتها البلدان في السنوات الأخيرة. ونتيجة لذلك، سيحدث انكماش كبير في النمو الاقتصادي، ويعود ذلك، في المقام الأول، إلى انخفاض أسعار المواد الأولية، وتراجع أنشطة قطاع السياحة والدخل، وفقدان الوظائف، وضيق هامش التصرف في المجال المالي. وتمثل التحديات الرئيسية المتصلة بذلك في إيجاد فرص عمل، لا سيما بين الشباب، والقدرة على استغلال وفرة الموارد الطبيعية المتاحة، وقدرة الأسر المعيشية على مواجهة الصدمات، وضعف نظام الحماية والضمان الاجتماعي.

١٨- وأعقب هذا العرض مداخلات متنوعة، ركزت على شدة تأثير هياكل اقتصادات البلدان في المنطقة دون الإقليمية بالصدمات والأزمات الصحية، فضلاً عن ضعف القدرات المتاحة. وبرزت في المناقشات أيضاً التحديات المتعلقة بعدم تعبئة الموارد الداخلية لتمويل الاستثمارات الإنتاجية بالقدر الكافي. وعلى هذه الخلفية، دعا المندوبون إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجالات أساسية مثل الأدوية، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وتحسين ملاءمة التدريب مع متطلبات سوق العمل. كما شددوا على ضرورة تنشيط القطاع الخاص لتعزيز الاستثمارات الإنتاجية، لا سيما عن طريق آليات مبتكرة كالشراكة بين القطاعين العام والخاص. وأخيراً، اتفقوا على أن تحقيق الانتعاش في مرحلة ما بعد كوفيد ١٩ يجب أن يستند إلى أسس جديدة من أجل الإسراع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

هاء- جلسة بشأن المبادرات القارية التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١٩- عرضت الأمانة أبرز الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الصعيد القاري، لا سيما الرسائل الرئيسية الصادرة عن منتدى أفريقيا الإقليمي السادس للتنمية المستدامة، وطرح أداة التخطيط والإبلاغ المتكاملة على الصعيد الوطني، ودعم تحسين نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، وتعزيز عملية التكامل الإقليمي عن طريق تفعيل اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في سبيل جائزة كوفيد ١٩.

٢٠- وركز العرض المتعلق بمنتدى أفريقيا الإقليمي السادس للتنمية المستدامة على خيارات السياسة العامة وغيرها من التدابير الرامية إلى التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إطار عقد العمل. وقدم المشاركون توجيهات بشأن الأعمال التحضيرية لمنتدى أفريقيا الإقليمي السابع للتنمية المستدامة، المقرر عقده في الفترة من ١ إلى ٤ آذار/مارس ٢٠٢١، في برازافيل، لكي تكون الدول الأعضاء على علم بما ومستعدة للمناسبة. وسيركز هذا الاجتماع بوجه خاص على صياغة خيارات السياسة العامة والتدابير اللازمة من أجل تحقيق انتعاش مستدام ومرن بعد اجتياز مرحلة كوفيد ١٩، فضلاً عن تحديد مسار شامل للجميع وفعال بغية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في إطار عقد العمل.

٢١- وفيما يتعلق بعملية التكامل الإقليمي وتنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، قبلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا معالجة التحدي المتمثل في تراجع الاستثمارات المباشرة الأجنبية في القارة بمقدار يفوق مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة نتيجةً لأثر كوفيد-١٩. كما سلطت الضوء على الفرصة التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للبلدان الأفريقية، في ظل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية. وأجرت تعديداً للإجراءات الجارية، لا سيما في مجال بناء القدرات وإقامة حوار بشأن السياسات مع البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وأخيراً، شددت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على ضرورة تعزيز رقمنة الاقتصاد، بما في ذلك تنمية التجارة الإلكترونية والنهوض بالإجراءات ذات الصلة.

٢٢- وأشار المشاركون في الجلسة إلى أهمية إحصاءات الأحوال المدنية في عملية تقييم السياسات العامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. كما أُبلغ عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية. واستُعين به لتوفير حلول على الصعيد المحلي، وأُتيحت الفرصة للإعراب في الوقت نفسه عن ضرورة تحسين التنسيق والتكامل بين التدخلات، بقيادة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأبلغت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الخبراء بالأسس التي يقوم عليها تصميم أداة التخطيط والإبلاغ المتكاملة في إطار متابعة وتقييم السياسات العامة، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وقد اعتمد عشرون بلدا هذه الأداة، وتمكنت خمسة بلدان أخرى من مواءمة سياساتها الوطنية مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وتجري أنشطة طرح الأداة حاليا في ثلاثة بلدان بغرب أفريقيا هي بنن وليبيريا والنيجر. ويجري النظر في فرص التوسع بهذه الأداة لتشمل بلدانا أخرى في غرب أفريقيا في عام ٢٠٢١، بناءً على طلب من البلدان المعنية.

واو- جلسة خاصة بشأن عملية التكامل الإقليمي: تعزيز التكامل الإقليمي في إطار تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

٢٣- أدار هذه الجلسة السيد عبد الرحمن ديالو من المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة/البنك الإسلامي للتنمية، وأحاط علما بمدخلات كل من مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومفوضية الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والمرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والقطاع الخاص في النيجر.

٢٤- وركز مختلف المتدخلين على ضرورة وضع إطار لتشغيل اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في غرب أفريقيا، مع إيلاء اهتمام خاص، في إطار المناقشات، لمسألة تنظيم الممارسات ومواءمتها. وخلال هذه المناقشات، أُثيرت إشكالية الحصول على الائتمان بشروط ميسرة لتمويل القطاع الخاص. وبالفعل، من المرجح أن يتيح هذا الشرط للقطاع الخاص الاستفادة الكاملة من فرص تحقيق مكاسب التجارة والنمو التي يوفرها الاتفاق. ولذلك شدد المشاركون على الحاجة الملحة إلى تحسين نوعية الهياكل الأساسية للنقل والطاقة من أجل تعزيز نشاط الإنتاج وتيسير التجارة، في سياق اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأخيرا، سلط المندوبون الضوء على أهمية توافر البيانات والإحصاءات لتوجيه عملية تحليل وتقييم وتنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على نحو أفضل.

زاي- حلقة النقاش: "تحقيق أقصى قدر من الاستثمارات من أجل تحسين الديناميات السكانية في ظل كوفيد ١٩: ضرورة النهوض بعملية الإنعاش"

٢٥- أدارت السيدة نغوي ديوب، مديرة مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في غرب أفريقيا، حلقة النقاش التي ضمت: السيد سيلفير كونان، الأستاذ وموظف بحوث في جامعة فيليكس هوفويه-بواني في أبيدجان بكوت ديفوار وفي الاتحاد الإقليمي لبحوث اقتصاديات الأجيال في السنغال؛ والسيد ماينسارا أسومان، المدير العام للتخطيط والاستشراف في وزارة التخطيط في النيجر؛ والسيد أوبونو، الأستاذ بجامعة إبادان في نيجيريا؛ والسيد سادو دومبو، مدير مرصد العائد الديمغرافي في مالي؛ والسيد خوسيه أنيلو سانثيز، الخبير الاقتصادي في كابو فيردي؛ والسيد سيمون كوفي، رئيس شعبة الدراسات والبحوث في مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا.

٢٦- واستعان المشاركون في حلقة النقاش بمذكرة لإثراء المناقشات. وأشاروا إلى أن انتهاج السياسات المناسبة المتعلقة بالديناميات السكانية يمثل مصدرا للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة دون الإقليمية، وأنه ينبغي في هذا الصدد

اتباع نهج متعدد الأبعاد. ووفقاً لما ذكره المشاركون، ينبغي للبلدان أن تعزز نظمها الضريبية وأن تحسن فعالية برامج الإنفاق العام في مجالات التعليم، والصحة، والعمالة، ودعم القطاع الخاص، والبيئة، والحوكمة. ويتعين أن يجمع هذا النهج بين جميع الجهات الفاعلة المعنية، لا سيما الحكومات، والأسر المعيشية والمجتمعات المحلية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، والمنظمات دون الإقليمية والشركاء الإنمائيين. ورأى المشاركون أن جائزة كوفيد ١٩ تستدعي روح الابتكار. فهي تتطلب استجابات قوية وعاجلة من جميع مجالات القرار. ولذا، يجب أن تركز أفريقيا على المسألة الديمغرافية والالتزامات المعلنة لتعبئة أقصى قدر من الاستثمارات في مجالات الصحة والتعليم والرفاه لسكانها، سعياً إلى تحقيق العائد الديمغرافي.

٢٧- وبعد العرض المقدم من الأمانة عن السياق، تبادل المشاركون في حلقة النقاش الخبرات الوطنية (النيجر، ونيجيريا، وكابو فيردي) والخبرات على الصعيد دون الإقليمي. وجرى التركيز بوجه خاص، على الصعيد الوطني، على زيادة الاستثمارات إلى أقصى حد في إطار تعزيز رأس المال البشري، وإشراك المجتمعات المحلية والزعماء التقليديين والدينيين. وعلى الصعيد دون الإقليمي، جرى التركيز على المبادرات الجارية للتعجيل بعملية التحول الديمغرافي ودعم بناء قدرات النساء والفتيات.

حاء- موجز النتائج والتوصيات الصادرة عن الحلقة الدراسية الشبكية لمجامع الفكر والخبراء في موضوع "اقتصاديات الأجيال والتحول الهيكلي في عصر كوفيد ١٩ في غرب أفريقيا"

٢٨- أُتيح للمندوبين موجز النتائج والتوصيات الصادرة عن الحلقة الدراسية الشبكية لمجامع الفكر والخبراء.

طاء- التوصيات

٢٩- قدمت الدورة الثالثة والعشرون للجنة الحكومية الدولية التوصيات التالية:

مشروع تقرير عن تنفيذ برنامج عمل مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في غرب أفريقيا في عام ٢٠١٩ والتوقعات لعام ٢٠٢٠

❖ بالنسبة للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- تحسين عرض حالة تنفيذ توصيات اللجنة الحكومية الدولية عن طريق تحديد الأنشطة التي نُفذت، والأنشطة الجاري تنفيذها، والأنشطة التي لا يزال يتعين تنفيذها؛
- تعزيز الدعم المقدم لإعادة تحديد أساس الناتج المحلي الإجمالي للبلدان من أجل مواءمة و/أو تحديث سنة الأساس للحسابات القومية في جميع البلدان، وتحسين نتائج تقييم معايير التوافق في مجال الاقتصاد الكلي على المستوى المجتمعي؛
- الإسهام في بناء قدرات المرصد الوطنية المعنية بالسكان والعائد الديمغرافي؛
- تقديم الدعم إلى الدول في عملية تقييم الآثار المحتملة على الاقتصاد في سياق تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

❖ بالنسبة للدول الأعضاء:

- تعزيز القيادة الوطنية في عملية صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة باتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بهدف زيادة فعالية تنفيذه.

مشروع تقرير عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية

❖ بالنسبة للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- جمع ونشر الخبرات المتوافرة وأفضل الممارسات المتبعة في البلدان الأخرى بشأن استراتيجيات وتدابير الوقاية، والاستجابة، وتحقيق الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي بعد أزمة كوفيد ١٩.

❖ بالنسبة للدول الأعضاء:

- اتخاذ تدابير للتعجيل بعملية إدماج الأعمال التجارية في القطاع النظامي، وتعزيز آلية تطوير القابلية للتوظيف وريادة الأعمال، لا سيما بالنسبة للشباب والنساء؛
- تعزيز قدرة الفئات السكانية الضعيفة على الصمود، وتمكين المرأة في مواجهة الصدمات والأزمات الصحية، لا سيما عن طريق تعزيز الآليات والنظم الوطنية للحماية والضمان الاجتماعي.

مشروع تقرير عام ٢٠٢٠ عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣

❖ بالنسبة للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- المساهمة في تعزيز بروز خطة عام ٢٠٦٣ عن طريق تنفيذ استراتيجية جيدة للاتصال والتعميم؛
- تعزيز القدرات التقنية والتنظيمية للبلدان في مجال إعداد ونشر البيانات الإحصائية الجيدة النوعية في الوقت اللازم، لا سيما عن طريق نشر أداة التخطيط والإبلاغ المتكاملة، وذلك لتحسين متابعة وتقييم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ والإبلاغ عنهما خلال عقد العمل.

❖ بالنسبة للدول الأعضاء:

- زيادة الاستثمار في نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية للحصول على إحصاءات جيدة النوعية في الوقت اللازم وكفالة متابعة السياسات العامة وتقييمها على نحو أفضل؛
- تكثيف الإصلاحات والسياسات المعتمدة على مدى عقد العمل بشأن تحقيق الكفاءة في أنماط الاستهلاك والإنتاج، والحماية والاستغلال المستدامين للموارد البحرية وموارد المحيطات، والتكيف مع آثار تغير المناخ، والحصول على الطاقة ومياه الشرب وخدمات الصرف الصحي.

❖ بالنسبة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا:

- تعزيز الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء من أجل النهوض بالحكومة في السياق دون الإقليمي المتسم بتدهور الأجواء الأمنية وزيادة الصدمات والأزمات الصحية المتكررة؛
- تشجيع البحث العلمي ودعمه في دول المنطقة دون الإقليمية بدرجة أكبر تعزيزاً للحلول المحلية في سياق الاستجابة للأزمات الصحية، ولا سيما في مجال إنتاج الأدوية واللقاحات والمدخلات والمعدات الطبية.

حلقة النقاش: "تحقيق أقصى قدر من الاستثمارات من أجل تحسين الديناميات السكانية في ظل كوفيد ١٩: ضرورة النهوض بعملية الإنعاش"

❖ بالنسبة للدول الأعضاء:

- تعزيز نهج الميزنة المراعية للعائد الديمغرافي في تنفيذ السياسات العامة إجمالاً والسياسات السكانية بصفة خاصة؛
- تعزيز الاستثمارات في رأس المال البشري، لا سيما فيما يتعلق بالصحة، والقضايا الجنسانية، وتمكين المرأة، ووفيات الأطفال؛
- اعتماد زيادة كبيرة في موارد الميزانيات الوطنية المخصصة لتمويل النظم الإحصائية بوجه عام وإنتاج ونشر الإحصاءات بوجه خاص، دون إغفال السعي إلى إنشاء صناديق وطنية للتنمية الإحصائية في جميع بلدان غرب أفريقيا.

مبادرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الصعيد القاري

❖ بالنسبة للدول الأعضاء:

- تقديم طلبات رسمية إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن طريق مكتبها في غرب أفريقيا من أجل الحصول على دعم لنشر وتشغيل أداة التخطيط والإبلاغ المتكاملة في بلدان المنطقة دون الإقليمية؛
- المشاركة بانتظام في إعداد التقارير السنوية لعملية الاستعراض المحلية وعملية الاستعراض الوطنية الطوعية، لا سيما بالنسبة للبلدان التي لم تبدأ هذه العمليات بعد.

عملية التكامل الإقليمي: تعزيز التكامل الإقليمي في إطار تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

❖ بالنسبة للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- تشجيع وتنسيق عملية المواءمة بين إعداد ونشر البيانات الإحصائية في بلدان غرب أفريقيا من أجل تلبية احتياجات المقارنات الوطنية والإقليمية.

❖ بالنسبة للدول الأعضاء:

- زيادة التمويل المخصص لكل من الهياكل الأساسية الاقتصادية بوجه عام والهياكل الأساسية للنقل والطاقة بوجه خاص بهدف تنمية التجارة وتيسيرها في سياق تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛
- تعزيز التعاون داخل المنطقة لتحقيق الاستفادة الكاملة من الفرص التي يتيحها اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

ياء- موجز النتائج والتوصيات الصادرة عن الحلقة الدراسية الشبكية لمجامع الفكر والخبراء في موضوع "اقتصاديات الأجيال والتحول الهيكلي في عصر كوفيد-١٩ في غرب أفريقيا"

٣٠- أحاطت اللجنة الحكومية الدولية علما بالنتائج والتوصيات الرئيسية الصادرة عن الحلقة الدراسية الشبكية لمجامع الفكر والخبراء واعتمدها.

سادسا- موعد ومكان انعقاد الدورة الرابعة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا

٣١- بالنظر إلى الالخاص لكوفيد ١٩، اقترحت أمانة اللجنة الحكومية الدولية على اللجنة إجراء مشاورات مع الدول لتحديد البلد المضيف للدورة الرابعة والعشرين للجنة لعام ٢٠٢١. وستُبلِّغ الأمانة مكتب الدورة الثالثة والعشرين بموعد الدورة الرابعة والعشرين للجنة في أعقاب تحديد البلد المضيف.